دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

أ.م.د محمد علي حمود(*)

المقدمة

شهدت العالم منذ نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الواحد والعشرين تطورات دراماتيكية على صعيد الادبيات التنموية ، اذ تحولت التنمية من المفهوم التقليدي الذي اهتم بالنمو الاقتصادي الى رؤية جديدة هي رؤية التنمية البشرية ومن ثم الى التنمية المستدامة التي اعطت للتنمية البعد الانساني وجعلت من مشكلات واحتياجات البشر منطلق لها لتحويل الفرد والمجتمع الى مرحلة جديدة تضمن له العيش الكريم وتحقق معه نسب مهمه من الحرية والثقافة والتعليم والصحة والنظافة والاكتفاء وغيرها هذا التطور ادى الى اعادة النظر بمفهوم التنمية ليكون مفهوما يندمج فيه الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى الجانب السياسي.

ان التطورات السابقة اخرجت الفكر التنموي من عدم الوضوح وعدم الاتفاق الذي ساد لفترات طويلة حول ماهية التنمية وما هو المقصود بها وهل هي تتضمن بعدا اقتصاديا فقط ام اقتصاديا واجتماعيا وهذا ادى الى تخبط في كثير من التجارب لتبرز لنا مفهوم التنمية المستدامة التي انهت الجدل حول الصيغة الامثل للتنمية وانهت معها اختلاف الفكر التنموي بين الدول المتقدمة والدول النامية ، اذ ان تحديد 17 هدفا تنمويا جعل من الغاية التنموي واضحة المعالم ولا تحتاج الى اجتهاد او تفسير فكل الحكومات يمكن ان تتجه لتحقيق هذه الاهداف بغض النظر عن مستواها التنموي .

(*)كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة كركوك–العراق.

ان تحقيق اهداف التنمية المستدامة يتطلب وجود بيئة مؤاتيه لتحقيقها وهذه البيئة تتضمن بعدا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ويتطلب وجود اداء حكومي فعال ،وتبرز اهمية الدراسة وهدفها من ان التنمية والتنمية المستدامة اصبحت تمثل الشغل الشاغل للمنظمات الدولية ولمؤسسات المجتمع الدولي والحكومات ومنظمات المجتمع المدني والاعلام ولا نجد اليوم أي فعالية دولية تهتم بالبلدان العالم ومشكلاته الا وتطرقت الى التنمية المستدامة من جهة اخرى فان هدف البحث يتضمن معالجة نقطة جوهرية وهي ان دراسة وتحليل اهداف التنمية هي قضية واضحة وتم تحديدها ب17 هدفا لكن الاهم هو الاليات الواجب اتباعها من اجل تحقيق هذه الاهداف ، وان هذا البحث لا يناقش التنمية المستدامة كمفهوم فقط ولكن يهتم بطريقة الوصول اليها وما هي الطرق الواجب اتباعها لتحقيق ذلك.

اشكالية البحث

تنطلق اشكالية البحث من فكرة اساسية هي ان هناك دول ذات ظروف متشابهة وتواجه نفس التحديات ويمكن ان تكون في نفس المستوى المعيشي او متقارب الى حد ما ولكن انقسمت هذه البلدان الى دول فاشلة وذات مستويات معيشية متدنية ودول اخرى ذات تجارب تنموية وناجحة. فما هي مسببات ذلك خاصة في بلدان الجنوب في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية؟ وهل ان تحقيق مستويات مهمة من اهداف التنمية المستدامة قد ارتبط بخائص محددة للسياسات العامة في هذه الدول؟ وهل كان الاداء الحكومي يتميز بأساليب في البلدان التي حققت مستويات من التنمية المستدامة تختلف عن تلك التي لا تزال تتخبط في مشكلاتها ولا يمكنها الخروج من الواقع المتخلف فيها ؟

فرضية البحث

ان الدول التي استطاعت تحقيق مستويات متميزة من التعليم والصحة والدخل والتكنولوجيا وسلكت طريقا نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة هي دول ذات حكومات تبنت العقلانية والرشادة في سياساتها العامة ومن خلال هذه السياسات الرشيدة – العقلانية استطاعت تذليل كل التحديات التي واجهتها والقضاء على كل مظاهر التخلف

ونقلت مجتمعاتها الى مصاف الدول المتطورة خاصة على صعيد مؤشرات التنمية البشرية واصبح لديها ديمومة في ادائها الحكومي من خلال سياسات ليست استهلاكية وانما سياسات تتضمن عوائد مادية ومعنوية تخدم المجتمع وتؤمن عمل الحكومة في مختلف القطاعات.

وتعتمد الدراسة في تحليلاتها على المنهج النظمي الذي يرتبط بأربعة عناصر اساسية وهي المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية العكسية ، واذا كانت التغذية العكسية للعملية التنموية هو تحقيق اهداف التنمية المستدامة والتي ترجع عوائدها الى المجتمع ومن اجل تحقيق مخرجات حكومية فعالة لا بد ان تتسم العمليات السمة العقلانية والرشيدة في عملية صنع القرار بناءً على مدخلات المجتمع المادية والمعنوية.

ومن اجل اختبار هذه الفرضية سيتم تقسيم البحث الى ثلاث محاور اساسية هي:

- معوقات التنمية والتحول الى اهداف التنمية المستدامة
- البعد التنموي لنظرية الاختيار الرشيد(العقلاني)
- فاعلية السياسات العامة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة

1-معوقات التنمية والتحول الى اهداف التنمية المستدامة

تعد عملية تحقيق التنمية من اكثر التحديات التي تواجه الدول وشعوبها وعلى الخصوص البلدان النامية او دول الجنوب ان صح التعبير فكثير من النظم السياسية المعاصرة فشلت في تحقيق الاهداف التنموية رغم انها رفعت هذه الشعارات وبرمجتها كخطط سنوية وخمسية ومع ذلك لم تستطع نقل مجتماعاتها من الواقع المتخلف الذي تعيشه ودأبت البلدان النامية ومنها الدول العربية على تبرير هذا الفشل بانها تعرضت الى تحديات ومؤامرات داخلية وخارجية ودولية وهذا يمثل وهما حاولت هذه الحكومات فرض إقناعه على مجتمعاتها .[1]

بالمقابل هناك دول استطاعت ان تحقق تجارب تنموية مهمة ونقلت مجتمعاتها الى واقع متطور وتنموي ويعتمد على التكنولوجيا ويحقق مستوى جيد من معايير التعليم والصحة

والدخل والمشاركة ومن هذه الدول على سبيل المثال كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافوره والامارات .

1-1معوقات ومبررات فشل التنمية في البلدان النامية

لا يوجد تفسير واحد لأسباب فشل التنمية في الكثير من البلدان النامية فلكل منطقة خصوصيتها ووضعا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني الخاص بها الا انه يمكن القول ان هناك وجهات نظر حول اهم معرقلات التجارب التنموية ،فقد نصت خطة العمل التي وضعتها الامم المتحدة والتي حملت عنوان "الاستثمار في التنمية "إن هناك عدة اسباب لفشل التنمية يمكن اختصارها بالاتي:[2] (الادارة السيئة المرتبطة بالفساد وسوء الخيارات التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية والحرمان من حقوق الانسان ومشكلة الفقر).

من جهة اخرى هناك من يرى ان ابرز معوقات التّنمية هي:

– الدّيون والفقر: حيث تستنزف الدّيون التي تتكبدّها الدول أكثر من نصف الدّخل القوميّ لها، ممّا يتسبب بالفقر للشعوب.

–عدم الاستقرار الامني والحروب: تُعدّ الحروب الداخلية مع غياب الأمن أمراً مُستنزفاً للأموال في الدّول التي تعاني من سباق التسلّح والحروب الداخلية.

–التخلف التكنولوجي: نظراً لتوجّه العقول المفكّرة في الدول إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة، ويعود الأمر بالسّلب على خطط التّنمية.

ان واقع هذه الدول يوكد ان هذه المعوقات مجرد مبررات لفشل الحكومات في تحقيق التنمية ومواجهة معوقاتها ولعل ذلك يرجع الى طريقة الحكم والفلسفة التي بنيت عليها هذه النظم السياسية خاصة وان الكثير من البلدان النامية والتي تعيش في نفس الظروف ونفس التحديات ولكنها نجحت في تحقيق مستويات تنموية متقدمة.

2-1التحول من التنمية الى التنمية المستدامة

لقد اجابت (خطة التنمية المستدامة2030)التي تبنتها الامم المتحدة على تساؤل مهم حول حقيقة الخلط والتداخل بين الاهداف الانمائية للألفية وبين اهداف التنمية المستدامة و كيف تختلف أهداف التنمية المستدامة عن الأهداف الإنمائية للألفية؟

ويمكن توضيح الاختلاف وفقا لرؤية الامم المتحدة بالاتي:[3]

- **إن أهداف التنمية المستدامة ال 17 والغايات ال 169 أوسع نطاقا وسوف تذهب أبعد مما ذهبت إليه الأهداف الإنمائية للألفية من خلال معالجة الأسباب الجذرية للفقر والحاجة العالمية للتنمية التي تعمل لصالح الجميع. وسوف تغطي الأهداف الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي: النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة[4].**
- **بناء على نجاح الأهداف الإنمائية للألفية وما ولدته من زخم، تغطي الأهداف العالمية الجديدة مجالات أوسع، وتطمح لمعالجة عدم المساواة والنمو الاقتصادي والعمل اللائق والمدن والمستوطنات البشرية والتصنيع والمحيطات والنظم الإيكولوجية والطاقة وتغير المناخ والاستهلاك والإنتاج المستدامين والسلام والعدالة.**
- **الأهداف الجديدة عالمية وتنطبق على جميع البلدان، بينما كانت الأهداف الإنمائية للألفية مخصصة للعمل في البلدان النامية فقط.**
- **هناك سمة أساسية لأهداف التنمية المستدامة تتمثل في تركيزها القوي على وسائل التنفيذ – تعبئة الموارد المالية – بناء القدرات والتكنولوجيا، فضلا عن البيانات والمؤسسات.**
- **تعترف الأهداف الجديدة بأن التعامل مع تغير المناخ أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويرمي الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة إلى تشجيع اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره.**

ان التحديات والالتزامات التي تم تحديدها في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة مترابطة وتتطلب حلولا متكاملة، ولا بد في سبيل التصدي لها بفعالية من اتباع منهج جديد.

فثمة اعتراف في مجال التنمية المستدامة بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، ومكافحة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وحفظ كوكب الأرض، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، أمور مترابطة متصل بعضها ببعض ومترابطة.

لقد مرت الكثير من الاعوام على الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية، وهي أهداف وفرت إطارا هاما للتنمية، وأحرز من خلالها تقدم كبير في عدد من الحالات. لكن وتيرة التقدم كانت متفاوتة، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا يزال بعض تلك الأهداف بعيدا عن المسار الصحيح، لا سيما الأهداف المتعلقة بصحة الأمهات والمواليد والأطفال والصحة الإنجابية .

غير أن الإطار الجديد الذي اعلنت عنه الامم المتحدة يتجاوز نطاقه بكثير نطاق الأهداف الإنمائية للألفية. فإلى جانب الأولويات الإنمائية القائمة مثل القضاء على الفقر والاهتمام بالصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية، يحدد هذا الإطار طائفة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو يعد أيضا بإرساء مجتمعات أكثر سلاما واحتضانا للجميع. ومن غاية الأهمية أيضا أنه يحدد وسائل تنفيذ ذلك. وترتبط جميع الأهداف والغايات الجديدة بروابط عميقة وتشترك كلها في عناصر عديدة، مما يعكس النهج المتكامل الذي قررت اتباعه[5].

لذا جاء التحول من النظرة المحدودة للتنمية التي كان يعتقد فقط ان البلدان النامية تفتقدها الى النظرة الجديدة التي طورت رؤية العالم للتنمية ليحولها الى فكرة عالمية وطموح لكل المجتمعات في الكرة الارضية بغض النظر عن مكان هذه الدولة او تلك لذا تحولت التنمية الى مستوى جديد اكثر نضوجا واهمية وبدء عصر جديد اجتمعت عليه كل الامم لتتحول التنمية الى البعد الجديد وهو بعد الاستدامة والذي تضمن وجود ١٧ هدفا من

أهداف التنمية المستدامة و ١٦٩ غاية مرتبطة بها، وهي أهداف وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة. ولم يسبق قط لزعماء العالم

أن تعهدوا بالعمل معا وبذل المساعي المشتركة بشأن خطة سياساتية تملك هذا القدر من الاتساع.[6]

2-البعد التنموي لنظرية الاختيار الرشيد(العقلاني)

ترى نظرية الاختيار الرشيد او الاختيار العقلاني بان السياسات الحكومية او السياسات العامة هي تلك السياسات التي تحقق اكبر عائد مجتمعي ، اي ان الحكومة عليها ان تختار السياسات العامة التي يتمخض عنها مكاسب وعوائد للمجتمع بشكل يعبر تحقيق اكبر المصالح وباقل مقدار من التكلفة، وهناك من يرى ان النظرية العقلانية او الرشيدة هي الافضل في السياسات العامة خاصة مع وجود اهداف ثابتة وواضحة(كما هو الحال بأهداف التنمية المستدامة).[7]

ان السياسات العامة تكون رشيدة او عقلانية عندما يكون هناك فرق ايجابي بين القيم التي تم تحقيقها وبين القيم التي تم التضحية بها وهذا لا يعني باي شكل من الاشكال ان تتم التضحية بقيم اجتماعية اساسية مقابل تعظيم القيم المادية فالرشادة والعقلانية تتضمن جميع قيم المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

2-1مبررات الاخذ بنظرية الاختيار الرشيد تنمويا

ويرى انصار هذه النظرية ان هناك مبررات للأخذ بالعقلانية والرشادة في مجمل الفعل الحكومي والاداري ولعل ذلك يرجع الى عدة مبررات اهمها هي:[8]

- **ان مواجهة مشكلات المجتمع وتحقيق متطلباته لا يمكن ان يكون بسلوكيات ارتجالية او غير مدروسة او غير واضحة او غير واقعية ، فعكس كل هذه السلوكيات السابقة هي سلوكيات واقعية عقلانية ، فعند انتقادنا للأفعال الحكومية غير الفعالة فدائما ما نضع معايير الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرار وصنع السياسات.**

- **ان التركيز على وجود عائد مادي وعنوي اكبر من التكلفة المادية والمعنوية سيحقق عدة جوانب اساسية ابرزها ان العوائد المتحققة ومنها العوائد المادية ستؤدي الى ديمومة العمل الحكومي فهذه الوفرة المادية مثلا يمكن ان تحقق اضافة مستقبلية لسياسة جديدة وبالتالي تتمكن الحكومة من تحقيق عمل مستمر في قطاع مجتمعي معين وهذا يعني ان السياسات العامة ستكون سياسات رابحة وليست خاسرة وسياسات استثمارية وليست استهلاكية، وحتى ان قيمة التكلفة المجتمعية المادية والمعنوية لها انعكاس ايجابي من خلال ان الفرد في المجتمع عندما يتحمل جزء من هذه التكلفة سواء كانت قليلة ام كبيرة فسيكون هذا الفرد جزء فاعل ومشارك في كل حيثيات هذه السياسة وعندما يجد اي خلل فلن يقبل به وسيكون رقيبا على هذه السياسات ولن يقبل الا ان تكون سياسات فاعلة وهذا ما نجده مثلا في الولايات المتحدة الامريكية فكل سياساتها العامة هي مراقبة من قبل دافعي الضرائب الذين ينظرون مخرجات فعالة لهذه السياسات وبما تخدم مصالهم.**

تعد نظرية الاختيار الرشيد احدى ابرز نظريات صنع السياسات العامة و هي منهج لفهم الاهداف والوسائل التي ينبغي على صانع القرار ان يتبعها من اجل تحقيق التنمية والتقدم لمجتمعة ومن اجل مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، اذ تعمل هذه النظرية على تبيان الطريقة التي نختار بها أفضل الاجراءات والوسائل لتحقيق الاهداف الحكومية[9].

الاختيار الرشيد كنظرية تقوم على أساس تحديد السلوك الرشيد الذي يمكن اللاعب من الفوز، والمقصود سلوك صناع القرار، إذن الأفراد قد يتصرفون بشكل متناقض وغير عقلاني في بعض الأحيان، وقد استخدم دعاة هذه النظرية السلوك الرشيد على أساس أنه الأكثر قدرة على جعل النظرية أصلح للتفسير، والسلوك الرشيد يعني بأن كل لاعب في السياسة يمتلك مجموعة من القيم والأهداف المحددة ويقرر سياسته طبقا لذلك بدون أخطاء. ويجب أن يتم ذلك على أسس رياضية واقعية ، ولهذا فإن نظرية

اللعبة هي طريقة للتحليل وهي أيضا دليل لاختيار أفضل طريق للعمل وترتكز هذه النظرية على مبدء مهم الا وهو الرشيدة، فالدول مطلوب منها أن تبحث عن أفضل الطرق للعمل في المواقف والتي تظهر نتائجها في أفعال الآخرين. وإن الهدف لذلك هو تحديد هذه الأفعال الرشيدة التي تستطيع أن تقود وتؤدي إلى قرارات ووسائل للعمل الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الهدف.[10]

2-2 الحكم الرشيد ضرورة تنموية

ذكر (جيمس غوستاف سبيث) المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقدمة تقرير للأمم المتحدة حول" إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة" وهي وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية المستدامة اذ يقول في مقدمة الوثيقة "يعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن بناء القدرة على الحكم شرط محوري للتنمية البشرية المستدامة، وإننا لنطمح في أن نصبح شريكا محايدا للحكومات، وللمجتمع المدني، وللقطاع الخاص ،بحيث نخلق فرصا للتفاعل من أجل إيجاد حلول تتركز على الناس في الأجل الطويل".[11]

توفر هذه الوثيقة المتعلقة بالسياسات العامة إطارا للتفاعلات التي يدخل فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تسخير أساليب الحكم الرشيد لخدمة التنمية البشرية المستدامة. تواجه جميع المجتمعات تحديا يتمثل في إقامة نظام للحكم يعزز التنمية البشرية ويدعمها ويديمها . وبخاصة للفئات الأكثر فقرا وتهميشا. غير أن البحث عن مفهوم محدد بوضوح للحكم لم يبدأ إلا مؤخرا جدا .

ويمكن النظر إلى الحكم باعتباره ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون بلد ما على كافة المستويات. ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم، وتسوية خلافاتهم[12].

ويتسم الحكم الرشيد بسمات عديدة، منها أن يقوم على المشاركة، وأن يتسم بالشفافية، وأن ينطوي على المساءلة. كما أنه يتسم بالفعالية والإنصاف. كذلك، فإنه

يعزز سيادة القانون. ويكفل الحكم الرشيد أن توضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس من توافق الآراء الواسع في المجتمع، كما يكفل سماع أصوات الفئات الأكثر فقرا والأكثر ضعفا في عملية صنع القرار المتعلق بتوزيع الموارد الإنمائية.

وللحكم ثلاثة أضلع: الاقتصادي والسياسي والإداري، فالحكم الاقتصادي يشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما وعلى علاقاته بالاقتصادات الأخرى. وهو يترك بصورة واضحة آثارا رئيسية على الجوانب المتعلقة بالعدالة والفقر ونوعية الحياة. أما الحكم السياسي، فهو عملية صنع القرار من أجل صياغة السياسات، في حين أن الحكم الإداري هو نظام تنفيذ السياسات. والحكم الرشيد الذي يضم الأضلع الثلاثة يحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية . الاقتصادية.

والحكم يشمل الدولة، غير أنه يتجاوزها ليضم القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وتعريف الدولة لا يزال موضع جدل واسع. وتعرف الدولة هنا على أنها تشمل المؤسسات السياسية ومؤسسات القطاع العام. وينصب الاهتمام الأولي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدى فعالية الدولة في مجال خدمة احتياجات شعبها[13] .

ويغطي القطاع الخاص المؤسسات الخاصة (في مجالات التصنيع والتجارة والمصارف والتعاونيات وما إلى ذلك)، بالإضافة إلى القطاع غير الرسمي في السوق. ويقول البعض أن القطاع الخاص جزء من المجتمع المدني. غير أن القطاع الخاص مستقل إلى الحد الذي يؤثر به أطرافه على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطرق تخلق بيئة مواتية بدرجة أكبر للسوق والمشاريع التجارية.

أما المجتمع المدني، الذي يقع بين الفرد والدولة، فيضم الأفراد والجماعات (المنظمة وغير المنظمة) التي تتفاعل اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا . والتي تضبط تفاعلاتها القواعد والقوانين الرسمية وغير الرسمية.

ومنظمات المجتمع المدني هي مجموعة الروابط الجمعيات التي ينظم بها المجتمع نفسه بصورة طوعية. وهي تشمل النقابات؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والجمعيات النسائية والثقافية واللغوية والدينية؛ والجمعيات الخيرية؛ ورابطات رجال الأعمال؛ والنوادي الاجتماعية والرياضية؛ والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمعات المحلية؛ وجماعات البيئة؛ والروابط المهنية؛ والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث السياسية؛ ووسائل الإعلام. وتدخل فيها أيضا الأحزاب السياسية، وإن كانت تعد جزءا من المجتمع المدني ومن الدولة على حد سواء في حال تمثيلها في البرلمان.

ولا بد من تصميم مؤسسات الحكم في الدوائر الثلاث (الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص) على النحو الذي تسهم به في التنمية البشرية المستدامة من خلال تهيئة الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتخفيف من حدة الفقر وخلق الوظائف وحماية البيئة والنهوض بالمرأة[14].

وقد كتب الكثير عن سمات الحكومة الكفؤة والأعمال التجارية الناجحة ومنظمات المجتمع المدني الفعالة، غير أنه يظل من الصعب تحديد سمات الحكم الرشيد بالمعنى المجتمعي. فما هي هذه السمات؟[15]

المشاركة : يجب أن، يكون لكل الرجال والنساء صوت في عملية صنع القرار، سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم. وتسند هذه المشاركة الواسعة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، كما تعتمد على تنمية القدرات على المشاركة البناءة.

سيادة القانون: يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة، ولا بد من توخي الحياد في إنفاذها، وبخاصة القوانين المتعلقة بحقوق الانسان.

الشفافية: تأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات. فالعمليات والمؤسسات والمعلومات يجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها، ويجب توفير المعلومات الكافية لفهم تلك العمليات والمؤسسات ورصدها.

الاستجابة: يجب أن تسعى المؤسسات وتوجه العمليات إلى خدمة جميع أصحاب المصلحة.

التوجيه نحو بناء توافق الآراء . يتوسط الحكم الرشيد المصالح المختلفة للوصول إلى توافق واسع للآراء بشأن ما يحقق مصلحة المجموع كأفضل ما يكون، وبشأن السياسات والإجراءات حيثما يكون ذلك ممكنا.

الإنصاف: يجب أن تتاح لجميع الرجال والنساء الفرصة لتحسين رفاههم أو الحفاظ عليه.

الفاعلية والكفاءة : ينبغي أن تسفر العمليات والمؤسسات عن نتائج تلبي الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد.

المساءلة: يجب أن يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور العام، وأمام أصحاب المصلحة المؤسسية. وتختلف هذه المساءلة حسب كل منظمة، وحسب ما إذا كان القرار داخليا أم خارجيا بالنسبة للمنظمة .

الرؤية الاستراتيجية: يجب أن يمتلك القادة والجمهور العام منظورا عريضا وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة، مع الاحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية. كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي يتشكل وسطها ذلك المنظور[16].

وهذه السمات تترابط ويعزز بعضها البعض، بحيث لا يمكن أن يوجد أي منها بمفرده. فإمكانية الحصول على المعلومات مثلا، تعني مزيدا من الشفافية، ومزيدا من المشاركة، ومزيدا من فاعلية صنع القرار. كما أن اتساع نطاق المشاركة يسهم في كل من تبادل المعلومات اللازمة لفاعلية صنع القرار وفي شرعية تلك القرارات. والشرعية بدورها تعني فاعلية التنفيذ، وتشجع على المزيد من المشاركة. كذلك، فإن استجابة المؤسسات تعني أنها لا بد وأن تتسم بالشفافية، وأن تلتزم في عملها بسيادة القانون إذا ما أرادت أن تكون منصفة.

مما تقدم ان الامم المتحدة ركزت من تسعينيات القرن العشرين على اهمية الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة وبسبب التطورات التي طرئت على التنمية المستدامة من حيث الاهداف والاليات بدء التركيز على تفاصيل ادق وجزيئيات اهم ومن هنا بدء الاهتمام بضرورة تبني العقلانية والسياسات الرشيدة من اجل زيادة فاعلية الحكومات واجهزة الدولة في طريق تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

3-فاعلية السياسات العامة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة

تؤكد وجهة نظر الامم المتحدة لتحديات التنمية إخفاق الكثير من البلدان النامية ومنها المنطقة العربية في ترجمة ثرواتها المادية إلى تحسينات مقابلة في الرفاه الإنساني، وينجم هذا الاخفاق إلى حد كبير عن فشل عميق وراسخ في ميدان الحوكمة. فقد أدى تزايد حصانة النخب السياسية والاقتصادية والإدارية وإفلاتها من العقاب، في سياق حريات مقيدة وآليات مساءلة هزيلة، إلى تقويض أسس كل نمو اقتصادي منصف وشامل للجميع. هناك الحاجة إلى اللعب السياسي النزيه و الرأي المسموع، فبدونهما لن يكون النمو كافياً لتحقيق التنمية .

3-1معوقات الحكم الرشيد وفشل التنمية عربيا

لقد تأخرت التنمية البشرية المنصفة في المنطقة العربية بسبب وجهي قصور في الحوكمة: يتمثل أولهما في قدرة الدولة والمساءلة، ويتمثل الثاني في تمكين المجتمعات. وتشير الساعات الطويلة من المناقشات العامة التي رافقت الربيع العربي إلى أن الشعوب العربية تسعى إلى:[17]

1. **تعزيز شرعية القيادة من خلال انتخابات حرة ونزيهة في جو من حرية التعبير والتنظيم.**
2. **سياسات متجاوبة، استيعابية ومنصفة، تستهدي بشراكات شاملة بين الدولة والمجتمع.**

3- آليات فعالة لمناهضة الفساد، ورصد اجتماعي للسياسات العامة يتم تمكينه عن طريق تيسير الوصول إلى المعلومات.

4- استقلال السلطة القضائية.

فليس مدار التنمية ومبتغاها خلق الثروة فحسب، وإنما أيضاً توزيع الثروة والمشاركة. وليس استمرار الفقر أو القضاء عليه نتيجة لإخفاقات أو نجاحات تقنية غير مقصودة، وإنما نتيجة لخيارات سياسية. فلمعالجة الفقر بصورة فعالة، يجب أن تضطلع الدول بدور قيادي في توسيع القدرات والحريات، وفي تمكين الناس. فأجنده الحوكمة الديمقراطية تستلزم إعطاء اهتمام خاص لاحترام حقوق الشعب وضمان كرامته، وهذا التحليل يؤكد بالمحصلة ان السياسات العامة التي هي حصيلة تفاعل النظام السياسي ومؤسساته لم تكن بالفاعلية المطلوبة لانها تعاني من خلل هيكلي اثر بشكل مباشر على مخرجاتها التي لم تحقق التنمية ولم توجه الدولة نحو الاهداف الحقيقية للتنمية المستدامة.[18]

"وقد جاء في مؤتمر الامم المتحدة الثالث لتمويل التنمية والمنعقد في اثيوبيا والذي حمل عنوان (خطة عمل اديس ابابا) "ان الحلول المتاحة تكمن في طريق تعزيز السياسات العامة والأطر التنظيمية والتمويل على جميع المستويات، وإطلاق العنان لقدرة الأشخاص والقطاع الخاص على إحداث التغيير، والتحفيز على إجراء تغييرات في طرائق التمويل وأنماط الاستهلاك والإنتاج دعمًا للتنمية المستدامة. ونحن ندرك أن توفير الحوافز الملائمة، وتعزيز الأطر السياساتية والتنظيمية الوطنية والدولية وتحسين اتّساقها، والاستفادة من إمكانات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وسد الفجوات في مجال التكنولوجيا، وتكثيف بناء القدرات على جميع المستويات هي عناصر أساسية لتحقيق التحوّل نحو التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ونعيد تأكيد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والش املة للجميع على كل من الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية لإتاحة حشد الموارد واستخدامها بطريقة فعالة ناجعة.[19]

3-2خضائص السياسات العامة التنموية الرشيدة

أن تحقيق التكامل اللازم بين السياسات العامة الرشيدة والفعالة يستدعي التحول عن وضع سياسات قطاعية منفصلة، ويقتضي العمل بالاستناد إلى الترابط الأفقي بين القطاعات والصلات العمودية للعمل بين مختلف مستويات الحكومة، ومن المهم اتباع جهد شامل وتشاركي في حل المشاكل وصنع القرارات وتخصيص الموارد، وهو أمر ينعكس على كيفية عمل الإدارات العامة والموظفين العموميين، وتؤدي السلطات المحلية دورا حاسما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لذا ينبغي للبلدان أن تعزز الجهود الرامية إلى تشجيع التكامل السياساتي بين مستويات الحكومة ووضع أطر وطنية أكثر متانة تتيح تقاسم المسؤوليات والموارد في إطار السعي لتحقيق الأهداف المشتركة[20].

اصبح هناك تأكيد متزايد لتتبوأ السياسات العامة الرشيدة والعقلانية دورا مهما في تعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة، على أساس مبدأ رشيد يحقق وفرة مادية ومعنوية وبالنسبة لكافة البلدان، بما يشمل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتأسيسًا على التوجه الجديد للعديد من البلدان ، فإن هناك دعوات متواصلة لبلورة سياسات عامة اكثر فاعلية وكفاءة ، وهناك ادراك ان الموارد الوطنية تتأتّى من النمو الاقتصادي في المقام الأول، مدعومًا ببيئة مؤاتيه على جميع المستويات وخاصة الارادة السياسية، ولتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يلزم اعتماد سياسات اجتماعية وبيئية واقتصادية سديدة، بما فيها السياسات الضريبية الموجهة للتقلبات الدورية، وتوفير فسحة مالية كافية، وإرساء الحكم الرشيد على جميع المستويات ، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية شفافة تلبي احتياجات الناس، وتعزيز البيئات التمكينية الداخلية، بما يشمل سيادة القانون، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله. ويؤدي المجتمع المدني، ووسائط الإعلام المستقلة، وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية أدوارا مهمة أيضا.

اصبحت العقلانية والرشادة مبدئ مهم في كل مفاصل ادارة الدولة ولعل كل الاشارات السابقة من المؤتمرات والندوات والاجتماعات التي تتعلق بالتنمية لم تخلو البيانات الختامية ولا التقارير الدورية عن التأكيد على مبدئ وجود سياسات عامة فعالة واهمية بلورة حكم

رشيد يحقق سياسات عقلانية تقود الى الوصول الى اهداف التنمية المستدامة ،وغياب هذا المبدئ ونظرياته وتطبيقاته اصبح من المسلمات التي تترك ورائها العشوائية والارتجالية والتخبط وعدم الوضوح بالرؤية وانتاج المشكلات وبروز ازمات متعددة تواجه المجتمع والدولة.

أفضى التصور المتعلق بالمكونات الأساسية للسياسات العامة العقلانية والرشيدة في داخل المجتمع إلى فهم و إدراك جملة الخصائص الأساسية يجب ان تتميز بها كل الاجراءات الحكومية والفعل الاداري والسياسي التي يمكن ان يحقق التنمية المستدامة في داخل المجتمع ، ومن أهم تلك الخصائص: [21]

- المشاركة: شريطة أن تكون هذه المشاركة منظمة وواقعية وفعالة ، وهذا ما يتطلب قدراً كافياً من حرية الرأي والتعبير وتكوين المؤسسات وتنظيم المجتمع المدني بحيث يضطلع بدوره في هذه العملية.
- سيادة القانون: إن السياسات الحكومية الرشيدة تتطلب أطراً قانونية عادلة يتم تطبيقها دونما تحيز، اذ إن تطبيق القوانين بدون تحيز يتطلب جهاز اً قضائي اً مستقلا ، وكذلك أجهزة شرطة وأمنٍ خالية من الفساد وغير منحازة لفئة من فئات المجتمع دون أخرى.
- الشفافية: إن الشفافية تعني في شكلها العام أن القرارات التي يتم اتخاذها في المجتمع وكذلك عملية تنفيذ هذه القرارات ، تتم وفقا للقوانين واللوائح ، كما تعنى الشفافية أيضا ضرورة توفر المعلومات بحرية للجميع ، وأن يكون من حق كل فرد الوصول إليها بشكل كامل.
- الاستجابة: إن السياسات العامة الرشيدة تتطلب أن تقوم جميع المؤسسات ذات العلاقة بتحقيق الاستجابة الفعالة لأصحاب المصالح المرتبطين بها ضمن إطار زمني معقول.

- **التوافق: حيث أنه يوجد العديد من الأطراف في المجتمع يسعى كل منها نحو أهداف خاصة به وعليه ؛ فلابد هنا من خلق آلية للتوافق بين هذه الأطراف المختلفة بحيث يسعى الجميع إلى تحقيق أهداف المجتمع وتغليبها قدر الإمكان على أهدافهم ومصالحهم الخاصة، إن هذا قد يبدو للكثيرين أمر اً سهلا، ولكنه في الواقع العملي غير ذلك بكثير لننظر إلى كثير من مناطق الصراع في العالم ؛ حيث تفشل الأطراف في تحقيق هذا التوافق : العراق ، لبنان ، السودان....الخ.**
- **العدالة والمساواة: إن تقدم أي مجتمع إنما يعتمد على مدى شعور أفراده بأن لهم نصيبهم في ذلك المجتمع ، وأنهم غير مستثنيين منه تحت مختلف التصنيفات التي غالبا ما تكون مفتعلة وغير منطقية وترمي إلى تصفية حسابات خاصة بين مختلف الأطراف.**
- **الكفاءة والكفاية: إن السياسات الرشيدة تكون فاعلة عندما تحقق المؤسسات نتائجها المرجوة منها (تحقيق الكفاءة) ، مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.[22]**

ورغم اهمية الحكم الرشيد في تحقيق اهداف التنمية المستدامة الا ان صفة العقلانية والرشادة لا بد ان تصل الى السياسات العامة الحكومية فهذه السياسات هي التي ستوجه العمل الحكومي وتقود الدولة في مضمار التنمية ولا بد من القول ان فشل التجارب التنموية فب الكثير من البلدان النامية ومنها البلدان العربية كان وراءه سياسات عامة تتصف بالارتجالية وعدم الوضوح والتخبط وان كانت هذه السياسات في اتجاهها العام هي سياسات تعليمية وصحية وخدمية ولكن مسارها كان خاطئا وحتى الكثير من الدول ذات الوفرة المالية لم تستطع ان تحقق مستويات متقدمة من التنمية رغم وجود الموارد الطبيعية كما في العراق وليبيا رغم كل العوائد النفطية، لذا فان صنع السياسات

العامة وفقا لمعيار الرشادة والعقلانية ورغم كل الانتقادات لهذه الرؤية سيحقق الاتي:

- ستصنع السياسات العامة من اجل تحقيق عوائد مادية مهمة ستكون اداة حكومية للاستمرار في اعادة تدوير هذه الاموال في القطاعات التنموية الاساسية مع الاخذ بعين الاعتبار ان العقلانية والرشادة ستحقق مستوى من الرضا المجتمعي عن السياسات العامة وان كان في حده الادنى على اعتبار انه يتضمن تكاليف مادية قد يشترك المجتمع في تحقيقها.
- ان السياسات العامة الرشيدة والعقلانية ستؤدي الى اشراك المجتمع ليس في تحقيق مستوى متقدم من التنمية وانما سيلعب المجتمع دورا مهما في تحمل تكاليف تحقيق اهداف التنمية المستدامة وبالتالي فان هذا الدور سيعزز من دوره الرقابي وستكون مشاركته ايجابية وليس مجرد طرف متلقي.
- ان عقلانية ورشادة السياسات العامة ستؤدي الى تكاليف مادية (كبيرة او قليلة) تفرض على المجتمعات مما يعني ان افراد المجتمع بكل مؤسساتهم المدنية او حتى السياسية سيراقبون العملية السياسية ومحاولة منع اي صفقات فساد او سوء استخدام سلطة مع العلم ان مشكلة الفساد تمثل من اهم معرقلات تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- ان العقلانية والرشادة بطبيعتها تنزع نحو الاهتمام بتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتبتعد قدر الامكان عن بؤر التوتر والنزاعات وبالتالي تحقق قاعدة من الاستقرار المطلوب في مراحل التنمية المستدامة المختلفة.
- ان صنع السياسات العامة وفقا للمبدء العقلاني والرشيد سيؤدي الى طمأنة الكثير من الاطراف والمنظمات الدولية والشركات الكبرى وهذا ما سيؤدي الى توفر بيئة مستقطبة للاستثمارات الخارجية وهذا يمثل مصدر تمويل للتنمية حتى عند اكثر الدول غنى.

الخاتمة :

دخلت البلدان النامية مرحلة تنموية جديدة الا وهي مرحلة التنمية المستدامة التي انهت التخبط وعدم الوضوح في رسم الخطط التنموية التي اعتمدت تارة على اسس التنمية الاقتصادية واخرى على اسس التنمية الاجتماعية وغيرها ورغم كل المحاولات ولعقود من الزمان لا تزال الكير من الدول تحت وطئت الفقر والتخلف والامراض والاوبئة وعدم الاستقرار وتفشي مظاهر الفساد التي تمثل الضربة الاقوى والاخطر لمشاريع التنمية.

لقد توجهت الجهود الدولية الى انهاء النقاش حول صيغ واشكال التنمية المطلوبة لتضع سبعة عشر هدفا مثلت الصيغة الافضل والارقى للتنمية مع بعدا اساسيا الا وهو بعد الاستدامة، ولكن الوضوح والاستقرار في طبيعة التنمية المطلوبة لا يعني تحقيقها ،فرغم الجهود المبذولة من العديد من الدول فلا تزال هناك عقبات مهمة في طريق الوصول لهذه الاهداف والغايات ولا تزال الكثير من الحكومات لا تستطيع ان تحقق مستويات متقدمة من هذه المؤشرات التنموية ،لذلك كان لا بد من بلورة سياسات جديدة تكون اكثر فاعلية واكثر قدرة على مسايرة متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

ان التنمية في الكثير من الدول وخاصة النامية لا يمكن استدامتها الا من خلال اعتماد سياسات جديدة تعتمد على العقلانية والرشادة فهذا المبدئ يمكن ان يحقق الاتي:

- ستصنع السياسات العامة من اجل تحقيق عوائد مادية مهمة ستكون اداة حكومية للاستمرار في اعادة تدوير هذه الاموال في القطاعات التنموية الاساسية
- ان السياسات العامة الرشيدة والعقلانية ستجعل من المجتمع لاعبا مهما في تحمل تكاليف تحقيق اهداف التنمية المستدامة وهذا يحقق الشراكة في التكاليف والعوائد.
- ان عقلانية ورشادة السياسات العامة ستدفع المجتمع لمراقبة العملية السياسية ومحاولة منع اي صفقات فساد او سوء استخدام سلطة .
- ان العقلانية والرشادة بطبيعتها تنزع نحو الاهتمام بتحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي تحقق قاعدة من الاستقرار المطلوب في مراحل التنمية المستدامة المختلفة.

الهوامش:

[1] – لتفاصيل اكثر حول تحديات التنمية في البلدان العربية يمكن الرجوع الى برنامج الامم المتحدة الانمائي: تقر ير تحديات التنمية في الدول العربية **2011** نحو دولة تنموية في المنطقة العربية ،مقر البرنامج في القاهرة ،ص**17** وما بعدها

[2] برنامج الامم المتحدة الانمائي: مشروع الامم المتحدة للألفية الاستثمار في التنمية خطة الامم المتحدة لتحقيق الغايات الانمائية للألفية ،الامم المتحدة،نيويورك،**2005** ص**19**

[3] الجمعية العامة: تحويل عالمنا –خطة التنمية المستدامة لعام**2030**،قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،الدورة السبعون،ص**6–7**

[4] للتفاصيل حول مجمل اهداف وغايات التنمية المستدامة يمكن الرجوع الى تقرير اهداف التنمية المستدامة **2017**،نيويرك،**2017**

[5] حول مجمل تفاصيل تبني اهداف التنمية المستدامة وخطط العمل حولها يمكن الرجوع الى المصدر الاتي ،المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)، الامم المتحدة،اثيوبيا،**2015**

[6] الجمعية العامة: تحويل عالمنا –خطة التنمية المستدامة لعام**2030**،مصدر سبق ذكره،ص**3**

[7] محمد قاسم القريوتي: السياسة العامة–رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل ،مكتبة الفلاح،عمان،**2005**،ص**36**

[8] فهمي خليفة الفهداوي: السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ، دار المسيرة،عمان،**2001**،ص**126–127**

[9] المصدر نفسه،ص**128–129**

[10] يمكن الرجوع حول ارتباط بين العقلانية وبين السياسات العامة وحول الرؤية غير المتفائلة لهذا الربط يمكن الرجوع الى خيري عبد القوي: دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل ،الكويت،**2208**،**1989**

[11] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : وثيقة السياسات العامة ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة" ،برامج الامم المتحدة،بيويورك،1997،ص3

[12] المصدر نفسه،ص8

[13] المصدر نفسه،ص9-10

[14] لتفاصيل اكثر حول عناصر الحكم الرشيد واهم الياته في البلدان المتقدمة والبلدان العربية يمكن الرجوع الى سايح بو زيد: دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد،الجزائر،2013،ص134-137

[15] هناك من يرى ان الحكم الرشيد لا بد من ان يتمتع بسمات ثابتة ابرزها الادارة الجيدة وسيادة القانون ومؤسسات اقتصادية متميزة ومجتمع مدني فعال وحقوق انسان سياسية واقتصادية ،ارجع للتفاصيل الى مشروع الامم المتحدة للألفية :الاستثمار في التنمية ،خطة عملية لتحقيق الغايات الانمائية للالفية، برنامج الامم المتحدة الانمائي،نيويورك،2005،ص42-43

[16] انظر كذلك علة مراد وسالت محمد "الحوكمة والتنمية البشرية مواءمة واتواصل ،ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ،جامعة حسيبة بن بو علي،الجزائر،ص6 ويمكن الرجوع كذلك الى عبدالله بن حاسن" الفساد الاقتصادي انواعه وعلاجه، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، العدد 21،جامعة الازهر،القاهرة 2003،ص12"

[17] تفاصيل اكثر حول الواقع التنموي العربي يمكن الرجوع الى برنامج الامم المتحدة الانمائي: تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011 نحو دولة تنموية في المنطقة العربية، الامم المتحدة،2011 ،ص1-2

[18] برنامج الامم المتحدة الانمائي: تقر ير تحديات التنمية في الدول العربية ، مصدر سبق ذكره ،ص65

[19] المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)، الامم المتحدة،اثيوبيا،2015،ص3

[20] المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير عن الدورة الخامسة عشر ، لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، الامم المتحدة، نيويورك،2016،ص3

[21] أبوبكر مصطفى بعير، أنس ابوبكر بعيرة " لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة "، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، جامعة قاريونس، بنغازي ،2008،ص

[22] سايح بو زيد: دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، مصدر سبق ذكره ،144.